Corruption and Its Impact on Economic Performance In The Kingdom of Saudi Arabia

https://www.doi.org/10.56830/WRBAJ03202306

Braa Hasan M Altorkostani
PhD. Researcher, Economics Department, College of Islamic Economics and Finance, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia
test2003m@hotmail.com

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of corruption on economic performance in the Kingdom of Saudi Arabia, by identifying the nature of corruption, its causes, forms, and effects, and it aims to develop effective strategies to control it and limit its negative effects in Saudi society.

The study population included male and female employees of the government sector and from the regulatory and economic authorities in the Kingdom of Saudi Arabia, as a simple random sample was selected from the study population, the size of which were 100 male and female employees. The study used the descriptive analytical approach to achieve its objectives and the questionnaire as a data collection tool. The study referred to a set of results, the most important of which are: the absence of accountability and transparency mechanisms that contribute to the occurrence of corruption in a large way, with a relative average of 78.99%, employees' sense of job dissatisfaction with a relative average of 76.40%, as well as the absence of the role of public oversight, with a relative average of 76.16%. The study recommended the necessity of paying attention to the preventive aspects of corruption, spreading awareness, applying transparency, expanding the tax base to reduce the phenomenon of tax and customs evasion, and developing strategic economic and development plans based on basic rules, controls, and executive procedures for all government institutions. Finally, activating the role of public oversight to monitor the work of economic institutions.

Keywords: corruption, economic performance, employees.

CC BY

World Research of Business Administration Journal
Vol. 3, No. 1, March-03-2023

THE SCIENCE
PUBLISHING HOUSE

الفساد وأثره على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

براء بن حسن بن محمد أمين التركستاني
قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية
إشراف معالي الأستاذ الدكتور
محمد بن علي العقلا

مُستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الفساد على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال التعرف على ماهية الفساد وأسبابه وأشكاله والآثار المترتبة عليه، كما تهدف إلى وضع استراتيجيات فاعلة للسيطرة عليه والحد من تأثيراته السلبية في المجتمع السعودي. اشتمل مجتمع الدراسة على موظفي وموظفات القطاع الحكومي ومن الجهات الرقابية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، إذ تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مُجتمع الدراسة، بلغ حجمها 100 موظف وموظفة. كما استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات. أشارت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: غياب آليات المساءلة والشفافية تُساعد على حدوث ظاهرة الفساد بشكلٍ كبير بمتوسط نسبي 78.99 %، إحساس الموظفين بعدم الرضا الوظيفي بمتوسط نسبي 76.40% وكذلك غياب دور الرقابة العامة بمتوسط نسبي 76.16 %. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالجوانب الوقائية للفساد ونشر الوعي وتطبيق الشفافية، وتوسيع الوعاء الضريبي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي، ووضع الخطط الاقتصادية والتنموية الاستراتيجية المبنية على القواعد والضوابط الأساسية والإجراءات التنفيذية لجميع المؤسسات الحكومية. وأخيراً، تفعيل دور الرقابة العامة لمتابعة عمل المؤسسات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الفساد، الأداء الاقتصادي، الموظفين.

Print ISSN 2771-1161
Online ISSN 2771-1153

مُقدمة:

يعدُّ الفساد الاقتصادي والمالي والإداري ظاهرة تُشكل خطرًا كبيرًا على المجتمع بسبب المخاطر التي تؤدي إلى تآكل الاقتصاد الوطني، وأهمية دراسة الموضوع في معالجة هذه الظاهرة وتقليل آثارها الضارة على المجتمع والاقتصاد الوطني، حيث لاقت هذه المشكلة اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية (صقر، 2019).

وفقًا لنصوص التاريخ، لا تقتصر مشكلة الفساد على شعب أو دولة أو ثقافة دون الآخر. إنها ظاهرة قديمة كانت موجودة عبر التاريخ مع المجتمعات البشرية (بحر، 2018).

على الرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات السياسية، إلا أن حجمه ودرجته يختلفان من مجتمع إلى آخر (السبيعي، 2019)

على الرغم من أن معظم المجتمعات تشترك في نفس الأسباب الأولية لظهور وانتشار الفساد، إلا أن هناك اختلافات في كيفية تفسير الأشخاص المختلفين للظاهرة في ضوء ثقافاتهم والقيم السائدة المستمدة من دياناتهم وعاداتهم وتقاليدهم، فضلاً عن الآثار المختلفة للفساد، مثل الآثار الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد (Yadav, 2018).

تقتضي مكافحة الفساد تحديد معنى المفهوم، وتوضيح أسباب انتشاره في المجتمع، وبيان أبرز أشكاله، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة، وسبل مُكافحتها، والتقليل من آثارها السلبية، وبلورة الرأي العام ضده، وبناء إرادة سياسية لمواجهته من خلال آليات تتناسب مع طبيعة كل مجتمع (تركي و منصف، 2019).

مُشكلة الدراسة وأسئلتها:

يُشكل الفساد تحديًا كبيرًا للعديد من الدول، والذي يحد من النمو الاقتصادي من خلال تقليل الأنشطة الاستثمارية وزيادة تكاليف المعاملات وتثبيط الهمم وتكريس منظومة اجتماعية تسحب إلى الأسفل، مما يُؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتقويض وظائف المؤسسات السياسية، كما يُؤدي إلى تدهور البنية التحتية، ويزيد من تكلفة الأنشطة التجارية العامة والخاصة (Belloumi و Alshehry، 2021). فضلًا عن ذلك، يصعب تقدير الفساد في المجتمعات بسبب السرية والحذر الشديد لدى ممارسيه، وتُجرى عدة دراسات سنويًا من قبل جهات مختلفة في العالم تُقدر بموجبها حجم الفساد في الدول، ولكن معظمها مبني على انطباعات المواطنين، والقليل منها يقيس حقيقة الفساد وحجمه في الدول. وهذا يؤدي إلى صعوبة تقدير الآثار التي يتركها على المجتمعات، لكن أثبتت عدة دراسات أن الفساد له آثارًا سلبيةً على مستويات المعيشة والفقر والبطالة ونوعية الخدمات والتجارة ودخل الفرد وخلافه من القضايا الاقتصادية (حمدي، 2012).

يُعد الفساد من المشكلات العالمية الكُبرى التي تُجمع الهيئات العالمية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسة أمام تحسين جودة الحياة وفق أُسس سليمة، حيثُ يُقدِر البنك الدولي أن ما يزيد عن (80) مليار دولار سنويًا هي المبالغ المخصصة لصفقات الرشوة، كما صرحت بعض وكالات الغوث الدولية في الكثير من الدول الإفريقية إلى دفع رشاوي كبيرة لأجل السماح لهم بإيصال المعونات الإنسانية إلى الفقراء. وفي دراسة للبنك الدولي شملت (3600) شركة وغطت (69) دولة اعتبر فيها الفساد العائق الأول للاستثمار في كلٍ من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجاء ترتيبه الثالث في دول

CC BY

شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقًا، بينما جاء ترتيبه الخامس كعائق للاستثمار في الدول الصناعية (عليمات، 2015). تأتي السعودية في المرتبة (58) من أصل (180) دولة عالميًا ضمن مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2018م وبتسلسل الرابع عربيًا (سعيد محمد، 2019) . في حين أتَت السعودية في المرتبة (51) لعام 2019م (منظمة الشفافية الدولية، 2019)، وفي المرتبة (52) لعام 2020م وفقًا لمؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (منظمة الشفافية الدولية، 2020). واستمرت السعودية في ذات المرتبة (53) لعام 2021م (منظمة الشفافية الدولية، 2021)، بينما أتَت في المرتبة (54) لعام 2022م وفقًا لمؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (منظمة الشفافية الدولية، 2022).

حيث تتمثل إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر الفساد على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب المؤدية لحدوث ظاهرة الفساد من الجانب الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي مظاهر الفساد المنتشرة من الجانب الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتشار ظاهرة الفساد في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي الاستراتيجيات والوسائل الواجب اتباعها للحد من ظاهرة الفساد في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

التعرّف على أثر الفساد على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية:

- التعرّف على الأسباب المؤدية لحدوث ظاهرة الفساد في المملكة العربية السعودية.
- التعرّف على مظاهر الفساد المنتشرة من الناحية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.
- التعرّف على الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتشار ظاهرة الفساد في المملكة العربية السعودية.
- التعرّف على الاستراتيجيات والوسائل اللازم اتباعها للحد من ظاهرة الفساد في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

من الناحية النظرية والتطبيقية:

الأهمية النظرية:

تنبع أهمية البحث من خلال إثراء الجانب النظري ومن خلال دراسة ماهية الفساد والأسباب المؤدية لانتشار هذه الظاهرة، ودراسة مظاهره وأشكاله والآثار الناجمة عنه، إضافةً إلى دراسة مفهوم الأداء الاقتصادي وأهميته وأثر الفساد عليه، ووضع الاستراتيجيات الملائمة للسيطرة عليه.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل هذه الأهمية من حيث:

- تسليط الضوء على ظاهرة الفساد وبيان أثره على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- بيان مظاهر الفساد الاقتصادي المنتشرة في المملكة العربية السعودية.

Print ISSN 2771-1161
Online ISSN 2771-1153
CC BY

- توضيح الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتشار ظاهرة الفساد في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على استراتيجيات فعالة بهدف السيطرة على هذه الظاهرة، والحد من انتشارها.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود الموضوعية: دراسة أثر الفساد على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: يُقترح أن يتم جمع البيانات خلال عامي 2021-2022م.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- تُوجد علاقة عكسية بين الفساد والأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- تُوجد علاقة عكسية بين أسباب حدوث الفساد والأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- تُوجد علاقة عكسية بين مظاهر الفساد والأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أهم مصطلحات الدراسة:

- **الفساد:**
- **الفساد لُغةً:** مادة فسد التي هي الفاء والسين والدال أصل يدل على خروج الشيء عن الاعتدال، قليلًا كان هذا الخروج أو كثيرًا، والفساد اسم من فسد الشيء يفسد فسادًا وفسودًا، فهم فاسد، وفَسُد يفسد فسادًا فهو فسيد بمعنى بطل واضمحل، وفسد الشيء كان غير صالح. والفساد ضد الصلاح، وكذلك أخذ المال بغير حق والجدب، وأفسد المال إفسادًا وفسادًا أخذه بغير حق، والمفسدة خلاف المصلحة وكل ما فيه فساد (خضير، 2018).
- **الفساد اصطلاحًا:** هناك تعريفات مختلفة للفساد بين العلماء والباحثين، ويرجع ذلك إلى تعدد جوانب الفساد واتجاهاته المختلفة، وكذلك اختلاف القيم والثقافات بين المجتمعات الإنسانية، والزوايا التي ينظر المهتم به من خلالها ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، وهذا الذي يبرر الاختلافات في تحديد مفهوم دقيق للفساد، أما الاتجاه الغالب في تعريف الفساد والأكثر رواجًا من الناحية العلمية هو الذي ينظر إليه على أنه: "إساءة استخدام السلطة من لدن شخص في وظيفة عامة، بهدف تحقيق نفع شخصي، أو فئوي وما إليهما" (خضير، 2018).

- **الأداء الاقتصادي:**
- يُعرف الأداء بأنه "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله" بينما يُعرف باحثون آخرون الأداء بأنه "الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، ولإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، ولتخزينها وتسويقها طبقًا للبرنامج المُسطر والأهداف المُحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة" (مزهوده، 2001).

الدراسات السابقة:

- حققت دراسة (مصطفى، 2014) في الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوصفي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي اعتمادًا على

CC BY

المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع؛ لمعرفة أسباب الفساد وأنواعه وآثاره والآليات اللازمة لعلاجه وبالتحديد من منظور الاقتصاد الإسلامي، وتوصلت النتائج إلى أن الفساد ليس ظاهرة محلية إنما هي موجودة في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية، ولا يقتصر الفساد في القطاع العام بل يمتد للقطاع الخاص، كما تتنوع أسباب الفساد وهناك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يُخلفها الفساد، وأوصت الدراسة بغرس الوازع الديني لدى الأفراد وتفعيل أجهزة المساءلة والمحاسبة القانونية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في كون هذه الدراسة تستهدف الدول النامية في بيان أثر الفساد الاقتصادي على التنمية، بينما تستهدف دراستي المملكة العربية السعودية لمعرفة أثر الفساد على الأداء الاقتصادي.

- في حين قام (خالد، 2015) بدراسة انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية في الأردن من خلال دراسة ماهية الفساد وأشكاله، وأسبابه والآثار الناجمة عنه، والتعرف على الطرق المُتبعة في مكافحة الفساد والتعرف على العلاقة ما بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في الأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب التحليل القياسي من خلال اختبار متغيرات نوعية ومنهجية إحصائية متقدمة، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأمد بين الفساد والنمو الاقتصادي، وأن الفساد مُرتبط ارتباطًا وثيقًا بعامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وأن الفساد يؤدي إلى تكديس الثروات بأيدي أصحاب النفوذ والسلطة على حساب بقية أفراد المجتمع، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها تدرس أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الأردن، بينما تهدف دراستي من خلال الأطروحة إلى توضيح أثر الفساد على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- وهدفت دراسة (حمزة و برقوقي، 2018) إلى إيجاد العلاقة التي تربط الحكم الراشد بظاهرة الفساد، وقياس أثر تطبيق آليات الحكم الراشد فيما يخص محاربة الفساد على النمو الاقتصادي في بعض من الدول العربية عبر قناتي الإنفاق العام والاستثمار، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للسيطرة على الفساد على النمو الاقتصادي في المدى القصير ووجود أثر إيجابي على المدى البعيد، كما توصلت الدراسة إلى أن السيطرة على الفساد تُساهم في زيادة فعالية أداء الإنفاق العام في زيادة النمو الاقتصادي، وأن السيطرة على الفساد تضعف من فعالية الاستثمار في زيادة النمو الاقتصادي في عينة الدول محل الدراسة، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها تهدف إلى ايجاد العلاقة بين الحكم الراشد وظاهرة الفساد، بينما تهدف دراستي إلى بيان الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الفساد، كما أن هذه الدراسة تستهدف عدد من الدول العربية بينما تستهدف دراستي المملكة العربية السعودية.

- وهدفت دراسة (الشريف و ضبيان، 2019)
- للتعرف على واقع مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية، والآليات المتبعة في ارتكاب جريمة الفساد الإداري، ووسائل الحد من ارتكاب جريمة الفساد الإداري وتأثيره على الاقتصاد السعودي، وشمل مجتمع الدراسة العاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعددهم (160) فردًا، وتكونت عينة الدراسة من (113) فردًا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة

Print ISSN 2771-1161
Online ISSN 2771-1153

كأداة لجمع البيانات، وخلُصت النتائج إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على واقع مكافحة الفساد الإداري بالمملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة وموافقة أفراد عينة الدراسة على الآليات المتبعة في ارتكاب جريمة الفساد الإداري ووسائل الحد من ارتكاب جريمة الفساد الإداري جاء بدرجة كبيرة جدًا، وأوصى الباحث بالمحافظة على استقلالية جهاز الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وايجاد آلية تضمن فعالية أداء أجهزة مكافحة الفساد، وضرورة تطبيق مكافحة الفساد وبفاعلية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها تهدف إلى دراسة الفساد الإداري ومكافحته، في حين تهدف دراستي إلى بيان أثر الفساد على الجانب الاقتصادي.

- كما هدفت دراسة (سعيد محمد، 2019) إلى التعريف بمفهوم وماهية الفساد وأنواع الفساد وبيان أسباب انتشار ظاهرة وجرائم الفساد، وبيان صور جرائم الفساد سواءً التقليدية منها أو المستحدثة، والتي تناولتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م، والآثار المترتبة على جرائم الفساد على المستويات الاقتصادية والقانونية والسياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية، وبيان أهم الوسائل الدولية المتبعة في مجال مكافحة الفساد وعرض بعض من التجارب العربية في مكافحة الفساد، واستخدم الباحث منهج تحليل المضمون من خلال توصيف عناصر البحث وصفًا دقيقًا ودراستها وتحليلها من كافة الجوانب القانونية والقضائية، وتوصلت النتائج إلى وجود أهمية كبيرة لتفعيل دور التعاون الدولي في مكافحة الفساد، وأن الفساد جزء لا يتجزأ من البيئة والمناخ داخل المجتمعات، وأن أخطر أنواع الفساد هو فساد القيادات ومسؤولي كبار الدولة والمجتمع، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها تدرس واقع الفساد بمفهومه وأسبابه وأنواعه وصوره وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة وما يترتب عليها من عدة جوانب اقتصادية وسياسية وقانونية، بينما تقوم دراستي بتوضيح أثر الفساد على الجانب الاقتصادي وبالتحديد في المملكة العربية السعودية، كما أن هذه الدراسة اعتمدت على تحليل الأبحاث السابقة ودراستها من عدة جوانب، في حين تُبين هذه الدراسة أثر الفساد من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستخراج بيانات دقيقة.
- وهدفت دراسة ((محمود، 2019)، إلى تطوير دور المراجعة في الحدِّ من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المصرية، وتمَّ تقديم إطار نظري يتناول عرض وتحليل ومسئولية المراجعين عن معالجة الفساد ودور معايير المراجعة الأمريكية والدولية في معالجة الفساد، وبيان دور المراجعة في مكافحة وكشف الفساد، وتوصلت النتائج إلى أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم تُشر على نحو مباشر إلى مسؤوليات المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بالفساد، واستبعدت المراجعة ولم تهتم بدورها ولكنها ركزت على دور الهيئات والأجهزة الرقابية بمكافحة الفساد والتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد بتعزيز قِيم النزاهة والشفافية ضمانًا لحُسن أداء الوطنية العامة والحفاظ على المال العام، إضافةً إلى ذلك، لا يُفضل المراجعون الخارجيون أن يتحملوا أي مسؤولية عن مكافحة الفساد ويتغاضون عن مسئولياتهم، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها عملت على بيان دور المراجعة في مكافحة الفساد المالي في مصر، كما أنها اعتمدت على الاطار النظري في الوصول إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها.
- وهدفت دراسة (PHAM، 2020) إلى التحقق من الآثار الناجمة عن الفساد على النمو الاقتصادي وعلاقتها بسوق الأوراق المالية والانفتاح التجاري في البلدان النامية للسيطرة عليه، واستخدمت الدراسة طرق S-GMM المختلفة على نموذج بيانات اللوحة الديناميكية في الفترة (2002-

CC BY

2017م) مع البيانات التي تم جمعها من البنك الدولي، وخلُصت النتائج إلى وجود تأثير ساحق للسيطرة على الفساد في العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، بالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسة أن أسواق الأوراق المالية غير الفعالة في البلدان النامية لن تعزز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه، فإن سوق الائتمان طويل الأمد له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، مع التطور القوي لسوق الأوراق المالية والانفتاح التجاري في الفترة (2002-2017م)، لم تتحسن السيطرة على الفساد في البلدان النامية مع زيادة الطلب، وتقترح نتائج هذه الدراسة عددًا من الحلول لتعزيز مكافحة الفساد، مما يُؤدي إلى زيادة الكفاءة في سوق الأوراق المالية وكذلك تشجيع الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها تحققت من العلاقة بين آثار الفساد على النمو الاقتصادي وبين تأثيرها على سوق الأوراق المالية والانفتاح المالي في البلدان النامية بينما تهدف دراستي في بيان أثر الفساد على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كما أن هذه الدراسة استخدمت نموذج بيانات ما بين عامي (2002-2017)، بينما تعتمد دراستي على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي.

- وهدفت دراسة (Hoinaru، Buda، Borlea، Văidean، و Achim، 2020) إلى إيجاد الطريقة التي يُؤثر بها الفساد على التنمية الاقتصادية والمستدامة، وتم استخدام قاعدة بيانات كبيرة مكونة من (185) دولة للفترة ما بين عام 2005م وعام 2015م، وتوصلت النتائج إلى أن الفقر من مسببات حدوث الفساد، والتي تحدث في البلدان منخفضة الدخل بشدة وبالتالي ترتبط المستويات المرتفعة للفساد بمستويات منخفضة من التنمية الاقتصادية والمستدامة، كما وجدت النتائج أن الفساد يُعتبر أيضًا وسيلة للتحايل على القانون من أجل تحقيق فوائد اقتصادية أعلى، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها تُوضح أثر الفساد على التنمية الاقتصادية والمستدامة باستخدام قاعدة بيانات مكونة من عدد كبير من الدول، بينما تستخدم دراستي المنهج التحليلي وتستهدف المملكة العربية السعودية.
- وبحثت دراسة (Belloumi و Alshehry، 2021) في تأثير الفساد على النمو الاقتصادي والاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من عام 2003م إلى عام 2016م باستخدام نموذج تصحيح خطأ ناقل اللوحة وطريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل والتي طورتها شركة Pedroni، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل بين المتغيرات. تشير نتائج اختبارات جرانجر السببية إلى أن الفساد لا يسبب النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية والمحلية على المدى القصير. علاوةً على ذلك هناك علاقة سببية قوية أحادية الاتجاه على المدى الطويل تمتد من الفساد إلى النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والائتمان المحلي، ويُشير تقدير نموذج المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل للوحة إلى أن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بينما له تأثير إيجابي على الاستثمار المحلي. ومن هنا فإن مضمون السياسة الناتج عن هذه الدراسة هو أن تحسين مؤشر مدركات الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي لا يخلو من التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل لهذه البلدان حتى على الاستثمارات المحلية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها استهدفت دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج تصحيح خطأ للفترة ما بين (2003-2016).

Print ISSN 2771-1161
Online ISSN 2771-1153

- وهدفت دراسة (Alsagr و van Hemmen، 2021) إلى تقييم التأثير غير المتكافئ للفساد على التنمية المالية في سياق اقتصادات البريكس، واستخدم الباحثون نموذج التأخر الموزع غير الخطي (PNARDL) لشين (2014)، يغطي الفترة 1991م-2018م، وتوصلت النتائج إلى أن الفساد يُؤثر بشكل غير متكافئ على التنمية المالية في اقتصادات مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، أي أن الصدمات السلبية طويلة المدى لمؤشر السيطرة على الفساد لها آثار سلبية كبيرة على التنمية المالية، كما أن الصدمات الإيجابية طويلة المدى لمؤشر السيطرة على الفساد ليست ذات أهمية. علاوةً على ذلك فإن كلاً من الصدمات الإيجابية والسلبية للفساد في النتائج على المدى القصير ليست ذات أهمية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها استخدمت نموذج التأخر الموزع غير الخطي لتقييم التأثير غير المتكافئ للفساد على التنمية المالية وغطت الفترة ما بين (1991-2018م).

التعقيب على الدراسات السابقة:

- وفقًا لما ورد سابقًا يجدر التمييز بين الدراسات من حيث شكل الفساد وشكل المنهج أو ما يُوسم في أدبيات مناهج البحث العلمي بالوضعية المعرفية:
- من حيث شكل الفساد، تناولت دراسات (مصطفى، 2014)، (خالد، 2015) ، (Belloumi و Alshehry، 2021) (Hoinaru، Buda، Borlea، Văidean، و Achim، 2020) ،الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية، وانعكاساته، وآليات مكافحته، بينما قام كل من (الشريف و ضبيان، 2019) بدراسة واقع مكافحة الفساد الإداري في المملكة السعودية، في حين درس (سعيد محمد، 2019) مفهوم الفساد وأنواعه، وأسبابه، وصوره، والآثار الناجمة عنه، وقام (محمود، 2019) بتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية، وقامت دراسة (حمزة و برقوقي، 2018) إلى إيجاد العلاقة التي تربط الحكم الراشد بظاهرة الفساد، وقامت دراسة (Alsagr و van Hemmen، 2021) بتقييم التأثير غير المتكافئ للفساد على التنمية المالية.
- من حيث شكل المنهج، تباينت الدراسات السابقة فمنها من اتبع المنهج الوصفي التحليلي كدراسة (خالد، 2015)، ودراسة (الشريف و ضبيان، 2019) ومنها من اكتفى بالدراسة المتعمقة لواقع ظاهرة الفساد من خلال المصادر والأبحاث المتخصصة كدراسة (سعيد محمد، 2019)، ودراسة (مصطفى، 2014)، ودراسة (محمود، 2019). بينما استخدمت دراسة (Belloumi و Alshehry، 2021) نموذج تصحيح الخطأ، واستخدمت دراسة (Alsagr و van Hemmen، 2021) نموذج التأخر الموزع غير الخطي (PNARDL)، في حين استخدمت دراسة (Hoinaru، Buda، Borlea، Văidean، و Achim، 2020) قاعدة بيانات كبيرة لتوضيح آثار الفساد على التنمية الاقتصادية والمستدامة لعدد كبير من الدول، واستخدمت دراسة (PHAM، 2020) نموذج بيانات اللوحة الديناميكية.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في كونها تتبع المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة الاستبانة للوصول إلى تحليلات مُركزة لتوضيح الأثر الذي يلعبه الفساد على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كما أنها تقترح حلول واستراتيجيات فاعلة بهدف السيطرة على هذه الظاهرة أو الحد من

CC BY

انتشارها بعد دراسة ماهيتها وأسبابها وأشكالها وآثارها، حيثُ يُهتم بالجانبين النظري والعملي على حدٍ سواء من باب التكامل المعرفي.

الإطار النظري للدراسة:

تناولت الدراسة في إطارها النظري تعريف الفساد وأنواعه وأسباب حدوثه ومظاهره والآثار المترتبة على انتشاره وصوره وأشكاله وعلاجه والجهات المسؤولة عن مكافحته في المملكة العربية السعودية وعالميًا، كما تناولت الدراسة تعريف الأداء الاقتصادي وكيفية قياسه وتقييمه وسمات مؤشراته، وأخيرًا العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي في كيفية تأثير الفساد على النمو الاقتصادي وعلى الضرائب وعلى الإنفاق العام وعلى سوق العملات الأجنبية وعلى صناديق الاستثمار وسوق الأوراق المالية.

منهجية الدراسة:

- يُمكن اعتبار منهج الدراسة بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خُطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة (الخليفة و مطاوع، 2014)، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لتناول مشكلة الدراسة بشكلٍ موضوعي ورصين، إضافةً إلى أنه حقل المعرفة الذي يُعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية بالنظر إلى ما تشهدها من تطورات في العلوم الدقيقة، والطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- وهناك عدة مناهج تُستخدم في البحث العلمي حيث يستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وحيث تم الاطلاع على جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، "الفساد وأثره على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية". والذي يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها (العمراني، 2012)، ويُعرف (موفق، 2006) المنهج الوصفي التحليلي بأنه" المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات"، ويتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والمراجع العربية والأجنبية والدراسات السابقة المتخصصة وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف الدراسة، وتم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه تم استخدام أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة، واستخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

طُرق جمع البيانات:

- تم الاعتماد على نوعين من البيانات وهي:
- المصادر الأولية: (أسلوب الاستبانة)، حيث تمّ تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة سعيًا إلى تحقيق أهداف الدراسة، وذلك لدراسة الفساد وأثره على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتمّ توزيعها على عينة الدراسة.

Print ISSN 2771-1161
Online ISSN 2771-1153

- المصادر الثانوية: مُراجعة لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والنشرات الرسمية والدراسات السابقة المتخصصة في مجال الدراسة بهدف إثراء الدراسة والخروج بأفضل النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة:

من خلال مناقشة وتحليل محاور الدراسة، توصلت الدراسة إلى بعض النتائج، ويُمكن عرضها فيما يلي:

أولاً: النتائج الخاصة بالإطار النظري: وتنقسم إلى قسمين كالتالي:

1) **نتائج انتشار الفساد في الجانب الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:**

- الرشوة والمحسوبية بمتوسط نسبي81.60%.
- منح المسؤولين صلاحيات غير محددة تُمكنهم من مخالفة القوانين بمتوسط نسبي 81.41%.
- عدم الاهتمام والمبادرة في إصلاح ومعالجة الثغرات التي تُخالف القوانين بمتوسط نسبي 77. 80%.
- ضعف التخطيط الجيد للمسؤول بمتوسط نسبي 74.40%.
- تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة بمتوسط نسبي 73.60%.
- تقديم الحوافز لفئة معينة من الموظفين دون غيرهم بمتوسط نسبي73.13%.
- ظهور الجشع والطمع بين الموظفين بمتوسط نسبي 72.60%.
- زيادة رواتب بعض الموظفين دون غيرهم بدون وجود مبرر بمتوسط نسبي 71.60%.
- الاختلاس والسرقة بمتوسط نسبي 71.20%.
- عدم التزام الموظف بتعليمات الإدارة العليا بمتوسط نسبي 70.20%.

وتتوافق هذه النتائج مع ما أشار إليه الفرض الأساسي الأول وهو: وجود علاقة عكسية بين الفساد والأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؛ مما يحدّ من القدرات المتاحة للتطوير الاقتصادي للبلاد والارتقاء إلى ما يليق به من مستوى بالنظر إلى الموارد المتاحة.

2) **نتائج انتشار ظاهرة الفساد بشكلٍ عام في المملكة العربية السعودية:**

- تأثر سوق الصرف الأجنبي من خلال زيادة عجز المدفوعات بمتوسط نسبي 79.60%.
- تدني مستوى الأداء الوظيفي بمتوسط نسبي 77.80%.
- ظهور مشاكل عدة تتعلق باستقرار المجتمع بمتوسط نسبي 77.40%.
- إعاقة التطور والنمو الاقتصادي بمتوسط نسبي 76.60%.
- فقدان العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية بمتوسط نسبي 76.36%.
- تأثر الإيرادات العامة والنفقات العامة بمتوسط نسبي 76.40%.
- ظهور آثار سلبية على الناتج الاقتصادي بمتوسط نسبي 74.80%.
- تأثر القطاع الضريبي بمتوسط نسبي 73.60%.
- فقدان القدرة على معالجة الأوضاع الاقتصادية بمتوسط نسبي 73.20%.

تتوافق هذه النتائج مع ما أكده الفرض الأساسي الثالث وهو: وجود علاقة عكسية بين مظاهر الفساد والأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: نتائج الدراسة التحليلية:

من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- غياب آليات المساءلة والشفافية تُساعد على حدوث ظاهرة الفساد بشكلٍ كبير بمتوسط نسبي 78.99 %.

CC BY

- إحساس الموظفين بعدم الرضا الوظيفي بمتوسط نسبي 76.40 %.
- غياب دور الرقابة العامة بمتوسط نسبي 76.16 %.
- كثرة المهام المنوطة بالموظف وتنوعها بمتوسط نسبي 75.60 %.
- التمييز الجائر بين الموظفين اقتصاديًا بمتوسط نسبي 74.00 %.
- غياب الوازع الديني والأخلاقي بمتوسط نسبي 64.60%.

وتُؤكد هذه النتائج ما أشار إليه الفرض الأساسي الثاني وهو: وجود علاقة عكسية بين أسباب حدوث الفساد والأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

توصيات الدراسة:

على الرغم من المنهجية العلمية التي اتبعتها الدراسة الحالية بالنظر إلى أسلوب الاستبيان، إلا أنها تبقى ذات طابع استطلاعي يُعطي مُؤشرات ثمينة يُمكن الاسترشاد بها، وفي ضوء ذلك تُوصي الدراسة بما يلي:

- أن تُطبق الأنظمة واللوائح على جميع الأصعدة دون استثناء.
- تفعيل دور الرقابة العامة لمتابعة عمل المؤسسات الاقتصادية.
- وضع الخطط الاقتصادية والتنموية الاستراتيجية المبنية على القواعد والضوابط الأساسية والإجراءات التنفيذية لجميع المؤسسات الحكومية.
- تفعيل دور الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد.
- الاستعانة بالخبرات القانونية الدولية وتجارب المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تطبيق مكافحة الفساد والأخذ بالنتائج الإيجابية، مع ضرورة تجنب نقلها كما هي دون دراستها وتنقيحها وبلورتها.
- استخدام أساليب الحكومة الإلكترونية من حيث رصد وتحليل البيانات الرقمية والربط فيما بينها لإضعاف فرص التقاء المُستفيد مع المسؤول الحكومي، وذلك للتقليل من فرص حدوث الفساد.
- الاهتمام بالجوانب الوقائية للفساد ونشر الوعي وتطبيق الشفافية.
- توسيع الوعاء الضريبي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي.
- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال ما تُتيحه التقنية الرقمية في المؤسسات الحكومية للتقليل من مظاهر البيروقراطية.
- إعداد دراسات تطبيقية لتقييم الفساد وأثره على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام أساليب بحثية أُخرى وفقا للبيانات المتاحة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أبو جبل، نجوى محمود. (2019). دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، 39(3)، 1-47.

الجمل، هشام مصطفى. (2014). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي. *كلية الشريعة والقانون*، 2(30)، 526-619.

Print ISSN 2771-1161
Online ISSN 2771-1153

الحمداني، موفق. (2006). *مناهج البحث العلمي* . عمان، الأردن: مؤسسة الوارق للنشر.

الخليفة، و مطاوع. (2014). *مبادئ البحث ومهاراته في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية*. مكتبة المتنبي.

الخواجا، حمدي. (2012). أثر الفساد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية . *هيئة مكافحة الفساد*.

السبيعي ,ف .ب .(2019) .دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية . *أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض* .

الشريف ,أ & .,ضبيان ,ا .ع .(2019) .آليات مكافحة الفساد الإداري ودورها في الحد من المخاطر الاقتصادية -دراسة تطبيقية على العاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نزاهة .*الشريف، ياسر أحمد؛ والرشيدي، علي بن ضبيان .(2019) .آليات مكافحة الفساد الإداري ودورها في الحد من المخاطر الاقتصادية -دراسة تطبيقية على العاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نزاهة .جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية*.

بوجانة، رضا حمزة، و إبراهيم، برقوقي. (2018). الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية. *مجلة الباحث*، 18(1)، 151-166.

تركي ,ع .ا & .,منصف ,ش .(2019) .الفساد الإداري :أسبابه وآثاره وطرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول .الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

حسن سعيد محمد. (2019). وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد. *كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط*.

خالد ,ع .(2015) .انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الأردن .*كليـــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر*.

شعبان خضير. (2018). الفساد: أنواعه وأسبابه وآثار وطرق علاجه. *معهد علوم الأرض والكون*.

عاشور، حمد صقر. (2019). *قياس ودراسة الفساد في الدول العربية-مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية*. . بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية.

عبد الغني محمد إسماعيل العمراني. (2012). *دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي. (الطبعة الثانية)*. صنعاء: دار الكتاب الجامعي ، ص 103.

مزهوده ,ع .ا .(2001) .الأداء بين الكفاءة والفعالية -مفهوم وتقييم .*مجلة العلوم الإنسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة*.100-85 ,

المراجع الأجنبية:

CC BY

M. Belloumi و ،A. S. Alshehry .(2021) .The Causal Relationships between Corruption .*Investments and Economic Growth in GCC Countries. SAGE Open*.(4) .11 ،

N. Alsagr و ،S. van Hemmen .(2021) .The asymmetric influence of corruption on financial development: fresh evidence from BRICS economies .*Journal of Financial Crime*.

R. Hoinaru ،D. Buda ،S. N. Borlea ،V. Văidean و ،M. V. Achim“ .(2020) .The impact of corruption and shadow economy on the economic and sustainable development, do they "sand the wheels" or "grease the wheels ,”Czech University of life .*Sustainability Journal* .(12) 3 ،p.p. 481-508.

V. T. PHAM .(2020) .Impacts of corruption control on economic growth in relationship with stock market and trade openness. The Journal of Asian Finance, PHAM ,V. T. (2020). Impacts of corruption control on economic growth in relationship with stock mark .*PHAM ,V. T. (2020). Impacts of corruption control on economic growth in relationship with stock market and trade openness. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*.84-73 ,(12) 7 ،

Yadav, G. J. (2018). Corruption in developing countries causes and solutions. global blues and sustainable development: the emerging challengers for bureaucracy, technology, and governance international political science association,. university of south Florida.

Print ISSN 2771-1161
Online ISSN 2771-1153